

"اختاري ثيابك طبقاً لقواعدهم"
تطبيق قانون الرداء الإسلامي بالقوة على السيدات في
الشيشان

Copyright © 2011 Human Rights Watch
All rights reserved.
Printed in the United States of America

Human Rights Watch
350 Fifth Avenue, 34th floor
New York, NY 10118-3299 USA
Tel: +1 212 290 4700, Fax: +1 212 736 1300
hrwnyc@hrw.org

Poststraße 4-5
10178 Berlin, Germany
Tel: +49 30 2593 06-10, Fax: +49 30 2593 0629
berlin@hrw.org

Avenue des Gaulois, 7
1040 Brussels, Belgium
Tel: + 32 (2) 732 2009, Fax: + 32 (2) 732 0471
hrwbe@hrw.org

64-66 Rue de Lausanne
1202 Geneva, Switzerland
Tel: +41 22 738 0481, Fax: +41 22 738 1791
hrwgva@hrw.org

2-12 Pentonville Road, 2nd Floor
London N1 9HF, UK
Tel: +44 20 7713 1995, Fax: +44 20 7713 1800
hrwuk@hrw.org

27 Rue de Lisbonne
75008 Paris, France
Tel: +33 (1)43 59 55 35, Fax: +33 (1) 43 59 55 22
paris@hrw.org

1630 Connecticut Avenue, N.W., Suite 500
Washington, DC 20009 USA
Tel: +1 202 612 4321, Fax: +1 202 612 4333
hrwdc@hrw.org

Web Site Address: <http://www.hrw.org>

"اختاري ثيابك طبقاً لقواعدهم" تطبيق قانون الرداء الإسلامي بالقوة على السيدات في الشيشان

ملخص

كان يوماً صيفياً لطيفاً يوم كانت لويزا تسير في شارع بوتين، الشارع الرئيسي في غروزني، تتحدث مع صديقة. الشابتان كانتا ترتديان قمصان خفيفة وأكمام تصل إلى المرفقين وتنورات تحت الركبة بقليل. كان شعر كل منهما سائباً. فجأة توقفت سيارة بلا لوحات أرقام إلى جوارهما. شاهدتا النافذة الجانبية للسيارة تنزل وتطل منها فوهة مسدس مصوب إلى وجه لويزا مباشرة.

أحست لويزا بالشلل من الخوف ولم تر إلا قلب فوهة المسدس الأسود. عندما سمعت الطلقات، قالت لـ هيومن رايتس ووتش إنها ظنت أن "هذا هو الموت". أصاب شيء ما لويزا في صدرها فارتمت على الجدار. أحست بصدرها يحترق من الألم، لكن تدريجياً خف الألم، ورأت "طشة" خضراء اللون غريبة المظهر على الحائط وبقعة خضراء كبيرة تتسع على قميصها. وكانت هناك بقعة قبيحة مماثلة على تنورة صديقتها. وقتها عرفت لويزا أن من أطلق النار لم يستخدم الرصاص بل كرات الطلاء.

قام رجال مجهولون يرتدون ثياب مسؤولي إنفاذ القانون بإطلاق النار على لويزا وصديقتها من بنادق كرات الطلاء بسبب عدم التزامهما بقواعد الرداء الإسلامي الإلزامية، لارتدائهن ثياباً تُرى على أنها كاشفة ولعدم تغطيتهما للشعر. تعرضت عشرات النساء الأخريات في الشيشان لنفس الهجمات في صيف 2010.

الهجمات بكرات الطلاء جاءت بعد سنوات من "حملة الفضيلة" شبه الرسمية، وإن كانت لم تمر بقنوات قانونية، في الشيشان. كجزء من الحملة، رغم غياب أي سند قانوني، تلجأ السلطات لحظر النساء من العمل في القطاع العام إذا هن لم يرتدين الحجاب. سلطات التعليم بالمثل تطالب الطالبات بارتداء الحجاب في المدارس والجامعات. بالتدريج، خلال عامي 2009 و2010، وسّعت السلطات من تطبيقها لقاعدة "الحجاب" الفعلية هذه بحيث شملت أماكن عامة أخرى، منها أماكن الترفيه ودور السينما بل وأماكن مفتوحة أخرى. رغم أن هذه الإجراءات لا سند لها من أي قانون مدون مطبق في

جمهورية الشيشان، فهي تُطبق بحزم. كما أن القائد الشيشاني رمزان قادروف المعين مباشرة من الكريملين يؤيدها تماماً وبشكل علني.

من جانبه نظم قادروف "حملة فضيلة" للنساء بصفتها سياسة تتمتع بأنها واحدة من الأولويات، وهذا منذ عام 2006. أدلى بتصريحات علنية لا حصر لها، منها للتلفزيون الشيشاني، الذي يبدو أنه يخضع له، بشأن حاجة النساء للالتزام بـ "قوانين الأخلاق"، عن طريق – بين أشياء أخرى – ارتداء الحجاب واتباع أوامر الرجال. وصف النساء بأنهن "ملكية" للرجل وأعلن التسامح علناً مع جرائم الشرف. هناك مسؤولون شيشانيون آخرون رددوا نفس كلماته في تعليقاتهم العامة. العشرات من النساء اللاتي تمت مقابلاتهن من قبل هيومن رايتس ووتش في الشيشان أشرن إلى أنهن وجدن حملة الفضيلة عدوانية للغاية لكن لا يمكنهن الاحتجاج عليها علناً، خشية على سلامتهن وعلى أقاربهن.

انتقدت هيومن رايتس ووتش حكومات ألمانيا وفرنسا وتركيا على خرقها للحق في الحريات الدينية عن طريق حظرها الرموز الدينية من المدارس وحرمانها النساء المسلمات من الحق في اختيار ارتداء الحجاب في المدارس والجامعات. لكن من نفس المنطلق، فإننا ندعم حق النساء والفتيات في اختيار عدم ارتداء الرداء الديني أو التقليدي.

بشكل عام يبرر المسؤولون الشيشانيون تطبيق قواعد الرداء الإسلامي على النساء بناء على أسباب تقليدية. لكن هذه القواعد تعارض القوانين الروسية وهي تمييزية وتؤدي إلى وقوع انتهاكات. فيما لا تتخذ هيومن رايتس ووتش أي موقف من المعايير المستوحاة من الشريعة أو الممارسات الثقافية الخاصة بالرداء، فإننا نعارض جميع القوانين والسياسات التي تمس الحقوق الأساسية، بما في ذلك قواعد حكومية لفرض نوع معين من الرداء.

تطبيق قواعد رداء إسلامي معين على النساء في الشيشان يخرق حقهن في حرية الحياة الخاصة، وسلطة المرء على جسده، وحرية التعبير، وحرية المعتقد الديني وحرية الفكر والضمير. كما أنها أحد أشكال التمييز ضد المرأة المحظورة بموجب المواثيق الدولية التي دخلت فيها روسيا طرفاً، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. هذه السياسة تخرق أيضاً الدستور الروسي، الذي يضمن حرية الضمير وحرية الدين والمساواة بين الرجل والمرأة.

هذا التقرير يصف أعمال العنف والتهديد التي تواجه النساء في الشيشان من أجل ترهيبهن كي يلتزم بقواعد الرداء الإسلامي. الهجمات الموثقة والحوادث المذكورة من أعمال مضايقات، وقعت بين يونيو/حزيران حتى سبتمبر/أيلول 2010، مع تكيف حملة الفضيلة في جمهورية الشيشان. أثناء

تلك الفترة، تعرضت عشرات النساء لهجمات من رجال، منهم مسؤولي إنفاذ القانون، في وسط مدينة غروزني، لمجرد عدم ارتداء الحجاب أو لارتداء ثياب يراها هؤلاء الرجال غير فاضلة على النحو الكافي. وبينما بدا أن الضغط على النساء أقل عدوانية بعد سبتمبر/أيلول فما زالت متطلبات الرداء قضية حية ومستمرة في تلقي الدعم من كبار المسؤولين ومنهم رمزان قادر وف.

قال عدد من الضحايا والشهود على الهجمات الأكثر ضراوة في يونيو/حزيران لـ هيومن رايتس ووتش، كيف تعرضت النساء غير المحجبات بالضرب بكرات الطلاء في وسط غروزني، وكان مسؤولي إنفاذ القانون والأمن من الجناة. كما شاهدوا منشورات تهديدية في وسط غروزني توضح للنساء أن إطلاق كرات الطلاء هو إجراء وقائي لجعلهن يغطين شعورهن. إذا لم يتعاون، حسب قول المنشورات، فسوف يتم استخدام وسائل أكثر "إقناعاً". جميع النساء اللاتي تمت مقابلتهن من قبل هيومن رايتس ووتش أجمعن على أنهن يرين في هذا تهديد باستخدام أسلحة حقيقية بدلاً من كرات الطلاء.

في مقابلة متلفزة في يوليو/تموز 2010، أعرب قادر وف عن موافقته الصريحة على هجمات بنادق الطلاء بأن اعترف باستعداده لإعطاء "جائزة" للرجال المشاركين في هذه الأعمال، وقال بأن النساء المستهدفات يستحقن هذه المعاملة. ثم ومع بداية شهر رمضان أواسط أغسطس/آب 2010، بدأ رجال يرتدون الزي الإسلامي التقليدي – ويزعمون أنهم يمثلون المجلس الإسلامي الأعلى في الشيشان – في حملات تشهير عامة للنساء في وسط مدينة غروزني لمخالفتهن تفسير هؤلاء الرجال للأخلاق الإسلامية. قاموا بتسليم منشورات فيها أوصاف تفصيلية بالزي الإسلامي الملائم للنساء، مع الإشارة إلى ضرورة أن ترتدي النساء الحجاب وتنورات تصل إلى ما تحت الركبتين بكثير، وأكمام طويلة تصل إلى ما تحت المرفقين. انضم شبان عدوانيو السلوك إلى بعثات المجلس المزعومة هذه، فقاموا بشد أكمام السيدات وتنوراتهن وشعورهن، ولامسوا أذرعتهن المكشوفة، مع اتهامهن بارتداء ثياب "العاهرات" والإدلاء بإشارات وتعبيرات أخرى مهينة. في مقابلات مع هيومن رايتس ووتش، وصفت أكثر من 30 ضحية وشاهدة عيان نمطاً من الإساءات المستمرة طوال شهر رمضان، وفي بعض الحالات كان مسؤولي إنفاذ القانون من بين من نفذوا قواعد رداء المرأة المذكورة.

ورغم أن مكتب النائب العام الروسي طلب من السلطات الشيشانية أن تبحث في أمر هجمات بنادق الطلاء. لكن السلطات الفيدرالية لم تتخذ أي خطوات إضافية لوضع نهاية لتطبيق قواعد الرداء الإسلامي الإلزامية هذه وأخفقت في الإشارة بأي شكل علني إلى أن مبررات قادر وف للعنف ضد المرأة هي مبررات غير مقبولة. هذا الإخفاق حتى في التصدي لأعمال القيادة الشيشانية أو تحميلها المسؤولية بأي شكل من الأشكال على ما تنتهج من سياسات تخرق قانون حقوق الإنسان، يرقى إلى كونه تسامح من الكرملين وتواطئ على سياسات التمييز ضد المرأة في الشيشان، غير القانونية.

على السلطات الروسية أن تضع حداً للإجبار على الالتزام بالرداء الإسلامي من قبل السلطات الشيشانية، وكذلك الخروقات الأخرى لحقوق المرأة في الشيشان. عليها أن تدين علناً تطبيق قانون

الرداء الإسلامي الإلزامي على النساء وأن تحمل الجناة المسؤولين عن هجمات بعينها ضد النساء المسؤولة. على روسيا أن تضمن فوراً اطلاع مراقبين دوليين على المنطقة، بما في ذلك مقرري الأمم المتحدة الخاصين المعنيين بالعنف ضد المرأة وحرية المعتقد الديني.

وعلى الشركاء الدوليين لروسيا أن ينتبهوا إلى الوضع المتدهور كثيراً ضد صالح المرأة في الشيشان وأن يرسلوا توصيات تفصيلية للحكومة الروسية، حسب الوارد في هذا التقرير، ويثيرون هذه التوصيات في مختلف المحافل وأثناء جلسات الحوار الثنائية مع الحكومة الروسية. عليهم أن يدعوا السلطات الروسية إلى اتخاذ وقفة حازمة ضد تطبيق قانون رداء إسلامي مُلزم من قبل السلطات الشيشانية وغير ذلك من انتهاكات حقوق النساء في الشيشان، مع ضمان قدرة النساء والفتيات في الشيشان على ممارسة حقهن في خصوصية الحياة بكل حرية، وكذلك حرية المعتقد الديني وحرية التعبير والقدرة على اختيار الالتزام بالرداء الديني من عدمه، وضمان فتح المنطقة أمام المراقبين الدوليين.

التوصيات

إلى الحكومة الفيدرالية الروسية

- الإدانة العلنية لقواعد الرداء الإسلامي الإلزامية المطبقة على النساء في الشيشان والدور الذي يلعبه رمزان قادروف وغيره من المسؤولين الشيشانيين في الترويج لتطبيق قواعد الرداء وتبريرها وتطبيقها.
- وضع حد فوري لتطبيق قواعد الرداء الإسلامي الإلزامية من قبل السلطات الشيشانية وغير ذلك من انتهاكات حقوق النساء في الشيشان، عن طريق:
 - توجيه القيادة الشيشانية إلى إصدار بيانات علنية توضح أن ارتداء الحجاب والالتزام بقواعد الرداء الإسلامي في الأماكن العامة هو اختيار شخصي لكل امرأة في الشيشان.
 - العمل مع السلطات الشيشانية على تطوير سلسلة من إعلانات الخدمة العامة توضح حق المرأة في الخصوصية واختيارها ما تراه صالحاً لجسدها، وحرية التعبير وحرية المعتقد الديني بما في ذلك الحق في اختيار الالتزام بقواعد الرداء الإسلامي أو لا.
- ضمان وصول المراقبين الدوليين إلى المنطقة، بمن فيهم مقرري الأمم المتحدة الخاصين المعنيين بالعنف ضد المرأة وحرية المعتقد الديني، وضمان حرية تنقل هؤلاء المراقبين، وحرية تقديمهم لطلبات الإحاطة وغير ذلك من إجراءات أثناء الزيارات، بحيث يتم إجراءها بما يتفق مع شروط ومواصفات الأمم المتحدة الخاصة بمثل هذه الزيارات.
- ضمان المحاسبة الفعالة على انتهاكات حقوق المرأة في الشيشان، بما في ذلك تلك المرتكبة من قبل قوات الأمن والجيش ومسؤولي إنفاذ القانون والمسؤولين الآخرين.
- مثول الجناة المسؤولين عن الهجمات ضد النساء أمام العدالة، ويجب أن تحترم التحقيقات والملاحقات القضائية إجراءات التقاضي السليمة وغير ذلك من حقوق المحاكمة العادلة وأن تجري المحاكمات بشكل شفاف مع معرفة الرأي العام على طول الخط بالتقدم المحرز في القضايا.
- توفير ضمانات أمنية فعالة للضحايا والشهود في الهجمات التي استهدفت النساء.
- ضمان وجود تطبيق فعال لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الخاصة بالشيشان – وهي خطوة كبرى نحو القضاء على أجواء الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة.

- رعاية مناخ أفضل للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بحيث يتمكنون من إجراء عملهم في المنطقة بأمان. يمكن أن يتم هذا عن طريق تحميل الجناة مسؤولية الهجمات والتهديدات التي تستهدف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة، وبالكف عن الجهود الرسمية لتهددهم ومضايقتهم.

إلى مجلس الدوما بالاتحاد الفيدرالي الروسي

- لجنة مجلس الدوما لمشاكل الأسرة والمرأة والطفل عليها أن تعقد جلسات عن حقوق النساء في الشيشان، بما في ذلك الإلزام في تنفيذ قواعد الرداء الإسلامي.
- على لجنة مجلس الدولة للتشريعات الدستورية وهيئة الدولة أن تصدر توصيات عن سياسة القيادة الشيشانية في تطبيق قواعد الرداء الإسلامي الإلزامية للنساء في سياق حرية الضمير المكفولة بموجب الدستور لروسي والطبيعة العلمانية للدولة الروسية.

إلى الأمم المتحدة:

- المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وحرية المعتقد الديني عليه أن يحدد طلباته التي لم يتم البت فيها بدعوات زيارة روسيا، ومنها الشيشان، في المستقبل القريب. في الوقت نفسه، يجب أن يطلبوا معلومات، على هيئة طلبات إحاطة عاجلة ومراسلات أخرى، من الحكومة الروسية، بشأن تطبيق قواعد الرداء الإسلامي الإلزامية وغيرها من الانتهاكات لحقوق المرأة وحرية الضمير في الشيشان.

إلى الشركاء الدوليين لروسيا

- على الحكومات – ومنها الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة – أن تقدم التوصيات الواردة في هذا التقرير للحكومة الروسية في المحافل متعددة الأطراف وأثناء المباحثات الثنائية. عليهم أن يدعوا الحكومة الروسية إلى:
- وضع حد لتطبيق قواعد الرداء الإسلامي الإلزامية المطبقة من قبل السلطات الشيشانية وغيرها من الانتهاكات لحقوق المرأة في الشيشان.
- يجب السماح بالوصول بلا إعاقة لشمال القوقاز، أمام المراقبين الدوليين، ومنهم المراقبين الخاصين بالأمم المتحدة المعنيين بحقوق المرأة وحرية المعتقد الديني.
- ضمان المحاسبة الفعالة على الانتهاكات لحقوق المرأة في الشيشان.
- التطبيق الكامل للأحكام المنزلة من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن الانتهاكات في الشيشان، كخطوة ضرورية نحو وضع نهاية للإفلات من العقاب وتحسين أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة، بما في ذلك وضع المرأة.

- ضمان العمل بلا إعاقة مع الصحفيين الروس والأجانب والمدافعين عن حقوق الإنسان في الشيشان وفي منطقة شمال القوقاز الحدودية.

إلى المجلس الأوروبي

- على المجلس البرلماني أن يضم وضع النساء في الشيشان إلى أجدته القائمة الخاصة بمراقبة حقوق الإنسان في روسيا، مع وضع احتمال عقد مناقشة عامة في أسرع وقت للموقف.
- على الأمين العام أن يدعو مكتب الادعاء الروسي إلى وضع حد للإفلات من العقاب في الشيشان عن طريق التحقيق الكامل في الانتهاكات الحقوقية القديمة والقائمة، بما في ذلك تلك الخاصة بالنساء. على الأمين العام الإصرار على أن تلتزم التحقيقات بمعايير التحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، كاملة، كما وردت في قانون القضايا الخاص بالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.
- على لجنة الوزراء مراقبة تنفيذ روسيا لأحكام المحكمة الأوروبية بشأن الشيشان عن قرب، وضمان الحوار المستدام والحيوي مع الحكومة الروسية فيما يخص ضرورة التنفيذ الكامل والفعال لهذه الأحكام.